



PDF

«الأنباء» ترصد توزيع السيولة على قطاعات السوق خلال 2025: الخدمات المالية الأكثر جذباً بـ 8 مليارات دينار والبنوك ثانياً بـ 7,11 مليارات والقطاع بـ 4,72 مليارات

الأسهم الصغيرة والمتوسطة تقود «البورصة».. 130٪ قفزة في تداولاتها

قفزة تاريخية.. أداء بورصة الكويت الاستثنائي في 2025

شهدت بورصة الكويت في 2025 تحولاً محورياً بزيادة سيولة بلغت 79%، حيث لعب السوق الرئيسي دوراً بارزاً في جذب التداولات نحو الأسهم الصغيرة والمتوسطة، مع استمرار الأداء القوي للقطاعات القيادية كالبنوك والخدمات المالية.

مؤشرات النمو والسيولة الكلية

26.56 مليار دينار إجمالي السيولة

سجلت السيولة قفزة سنوية بنسبة 79%، لتعادل 59% من إجمالي القيمة السوقية.

54 مليار دينار القيمة السوقية الإجمالية

ارتفعت القيمة السوقية بنحو 10 مليارات دينار بنهاية عام 2025.

+21% مكاسب مؤشر السوق العام

سجلت كافة المؤشرات الرئيسية ارتفاعات قوية تجاوزت 20%.



خارطة توزيع السيولة القطاعية

صعود قياسي للسوق الرئيسي
قفزت تداولاته بنسبة 130% ليستحوذ على 44% من إجمالي سيولة البورصة.

الخدمات المالية في الصدارة
تصدر القطاع المشهد بسيولة بلغت نحو 30% من إجمالي سيولة السوق.

قطاع البنوك يستقطب 7,11 مليارات دينار
استحوذت لثلاثة بنوك (بيت التمويل، الوطني، وربة) على 66% من سيولة القطاع.

ترتيب القطاعات الأكثر استقطاباً للسيولة

الخدمات المالية	8 مليارات دينار (30%)
البنوك	7.11 مليارات دينار (27%)
القطاع	4.72 مليارات دينار (18%)

437 مليون دينار مكاسب سوقية بعودة الزخم الشرائي

شريف حمدي

استأنفت بورصة الكويت نشاطها بعد عطلة (الأحد) بمناسبة ذكرى الإسراء والمعراج على نشاط لافت على مستوى كل المؤشرات التي حققت مكاسب جماعية، خاصة الأسهم المتوسطة والصغيرة التي تعرضت لعمليات تصريف بهدف الأرباح منها بعد أن حققت مكاسب سعرية لافتة خلال العام الماضي، حيث بات الكثير من هذه النوعية من الأسهم مشجعا على الشراء بأسعار يمكن الاستفادة منها لاحقاً. ومع عودة الزخم الشرائي حققت القيمة السوقية مكاسب بنسبة 70,8 بإضافة 437 مليون دينار للمكاسب السابقة ليصل إجمالي القيمة إلى 52,67 مليار دينار ارتفاعاً من 52,24 مليارات دينار في جلسة ختام الأسبوع الماضي.

وارتفعت السيولة المتدفقة للسوق جراء التوسع في عمليات الشراء بجلسة أمس بنسبة 19% بمحصلة 70,5 مليون دينار مقابل 59,2 مليون دينار بجلسة نهاية الأسبوع الماضي، وكان لافتاً تركيز السيولة حول الأسهم البنكية إلى جانب بعض الأسهم بالسوق الرئيسي، وفي مقدمتها أسهم بيت التمويل الذي استحوذ على 12,4 مليون دينار، تلاه سهم الوطني بـ 6,5 ملايين دينار، ثم سهم بنك الخليج بـ 3,2 ملايين دينار، وسهم الدولي بـ 3 ملايين دينار، وسهم إيفا بـ 2,4 مليون دينار، إضافة إلى سهم أسيكو بـ 2,2 مليون دينار. كما ارتفعت أحجام التداول بنسبة 17% بتداول 250 مليون سهم مقابل 213 مليون سهم بآخر جلسة تداول، وجاء في صدارة قائمة الأكثر تداولاً سهم اكتتاب بـ 30,4 مليون سهم، تلاه بيت التمويل بتداول 15,2 مليون سهم، والدولي بـ 11 مليون سهم، كما نشطت أسهم مثل كمفك بتداول 9,5 ملايين سهم، والخليج بـ 9,2 ملايين سهم، وكذلك جي اف اتش بـ 9 ملايين سهم.

وقاد السوق للارتفاع أمس 10 قطاعات تصدرها «التكنولوجيا» بـ 2,1، تلاه «القطاع» بـ 2,1، ومع هذا الارتفاع في المؤشرات الوردية لـ 10 قطاعات ارتفعت القيم السعرية لـ 95 سهماً تمثل 68% من الأسهم المدرجة، فيما تراجع القيم لـ 23 سهماً واستقرت قيم 10 أسهم، ما يعني تداول 128 سهماً تمثل 91,5% من إجمالي الأسهم المدرجة بالسوقين الأول والرئيسي.

وارتفع بنهاية جلسة أمس الافتتاحية للأسبوع، مؤشر السوق الأول بنسبة 0,77% بمكاسب 72 نقطة ليصل إلى 9424 نقطة، كما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 1,15% بمكاسب 92,5 نقطة ليصل إلى 8152 نقطة، وارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 0,84% بمكاسب 73 نقطة ليصل إلى 8822 نقطة.

وتشير التوقعات إلى عودة مسار الصعود للسوق بعد تراجع عدد كبير للأسهم محط أنظار المتعاملين بالعام الماضي بسبب تراجع أسعارها منذ بداية تعاملات العام الجديد في إطار موجة تصريف بهدف جني الأرباح، تعقبها عمليات شراء في إطار استكمال هيكلية المراكز الاستثمارية.

بلغت نحو 27% من إجمالي تداولات البورصة، وبقيمة سيولة إجمالية وصلت إلى 7,11 مليارات دينار، وتركزت سيولة القطاع في أسهم بيت التمويل الكويتي بقيمة 2,32 مليار دينار، وبنك الكويت الوطني بقيمة 1,29 مليار دينار، إلى جانب بنك وربة الذي استحوذ على سيولة بلغت 1,11 مليار دينار، لتشكّل هذه البنوك الثلاثة مجموعة نحو 17,7% من إجمالي تداولات البورصة، وما نسبته 66% من سيولة قطاع البنوك، في حين حل بنك الخليج رابعاً بسيولة بلغت 695 مليون دينار، يليه بنك الكويت الدولي «KIB» بسيولة قدرها 686 مليون دينار.

وفي المرتبة الثالثة، جاء قطاع الخدمات الاستهلاكية، فقد حل في المرتبة الرابعة خلال عام 2025، بعدما سجل سيولة بلغت 2,8 مليار دينار، ما يعادل 10,5% من إجمالي تداولات بورصة الكويت، ليؤكد اتساع قاعدة النشاط وتنوع مصادر السيولة داخل السوق خلال العام الماضي.

خلال عام 2025، مستحوذاً على نحو 30% من إجمالي سيولة السوق، بما يعادل 8 مليارات دينار، وتركزت التداولات بشكل رئيسي في أسهم مجموعة مدعوها بشكل رئيسي بالأداء «جي إف إتش» المالية بقيمة 942 مليون دينار، وشركة الاستثمارات المالية الدولية بقيمة 901 مليون دينار، إلى جانب مجموعة أريزان المالية التي سجلت أعلى ارتفاعاً في مؤشر قطاع البنوك بنسبة 20% خلال عام 2025، لا سيما أن السوق الأول يضم غالبية أسهم البنوك المدرجة، وفي مقدمتها بيت التمويل الكويتي وبنك الكويت الوطني، اللذان سجلا عائداً للسهم بلغ 17,4% و18,9% على التوالي.

وعلى صعيد توزيع السيولة على القطاعات المدرجة، تصدرت القطاعات الخدمات المالية المشهد السيولة خلال عام 2025، بحصة

بزيادة الإقبال الفردي وتنامي حركة التداول قصيرة الأجل. وعلى مستوى توزيع السيولة بين مؤشرات بورصة الكويت، برز السوق الرئيسي بوصفه المحرك الأبرز للنشاط، إذ قفزت تداولاته بنسبة 130% خلال عام 2025 مقارنة بعام 2024، ليستحوذ على نحو 44% من إجمالي سيولة البورصة، بما يعادل 11,6 مليار دينار، ويعكس هذا الأداء انتقال جزء كبير من السيولة نحو الأسهم المتوسطة والصغيرة من حيث القيمة السوقية، بالتوازي مع الأداء القوي لمؤشر السوق الرئيسي الذي سجل ارتفاعاً سنوياً بنسبة 20,2% خلال عام 2025.

وفي المقابل، استحوذ السوق

المحل المالي

شهدت بورصة الكويت خلال عام 2025 تحسناً لافتاً في خريطة السيولة واتجاهاتها، قتاده بشكل واضح السوق الرئيسي الذي لعب دوراً محورياً في دفع مستويات التداول إلى أعلى ونيرة سنوية منذ أعوام، في انعكاس مباشر لتنامي شهية المستثمرين تجاه الأسهم المتوسطة والصغيرة، واتساع قاعدة المضاربة النشطة، بالتوازي مع تحسن الأداء السعري وتزايد فرص تحقيق العوائد، وهذا الزخم عزز من عمق السوق ورفع من ديناميكية التداول، وأسهم في إعادة توزيع السيولة بين المؤشرات والقطاعات بصورة أكثر توازناً مقارنة بالسنوات السابقة.

واستقطبت بورصة الكويت خلال عام 2025 سيولة ضخمة بلغت 26,56 مليار دينار، مسجلة قفزة سنوية كبيرة بنسبة 79% مقارنة بعام 2024، لتعادل هذه السيولة نحو 59% من إجمالي القيمة السوقية لكافة الأسهم المدرجة في البورصة، والتي بلغت نحو 54 مليار دينار بنهاية شهر ديسمبر 2025، بعد أن ارتفعت بنحو 10 مليارات دينار خلال العام نفسه، ويعكس هذا النمو في السيولة تحسناً مستوياً النشاط الاستثماري، وعودة التداولات المكثفة إلى عدد واسع من الأسهم المدرجة.

وبحسب رصد خاص لـ «الأنباء»، تركزت أحجام التداول المرتفعة خلال العام الماضي على شريحة الأسهم الصغيرة والمتوسطة، ما يشير إلى ارتفاع مستوى المضاربة على هذه الفئة من الأسهم، حيث سجلت أسعار عدد منها ارتفاعات ملحوظة خلال العام الماضي، مدفوعة

الأوراق النقدية تشكل 98,37٪.. مقابل 1,63٪ للمسكوكات

1,93 مليار دينار قيم الأوراق المالية والمسكوكات بنهاية 2025

ديسمبر الماضي مقارنة بـ 648,5 مليون دينار في ديسمبر 2024. ونزلت فئة الـ 5 دنانير بنسبة 10,5% وبقيمة 15,03 مليون دينار، حيث بلغت بنهاية العام الماضي مستويات 127,23 مليون دينار في مقارنة بـ 142,26 مليون دينار في ديسمبر 2024.

بينما ارتفعت فئة الواحد دينار بقيمة 512 ألف دينار وبنسبة نمو 1,1%، حيث بلغت بنهاية العام الماضي 46,7 مليون دينار مقارنة بـ 46,18 مليون دينار في ديسمبر 2024. فيما نزلت فئة النصف دينار بقيمة 1,12 مليون دينار وبنسبة 8% فقد بلغت 12,78 مليون دينار بنهاية العام الماضي مقارنة بـ 13,9 مليون دينار في ديسمبر 2024.

وأخيراً انخفضت فئة الربع دينار كويتي بقيمة 650,76 ألف دينار وبنسبة 5,5%، حيث بلغت بنهاية ديسمبر الماضي 11,14 مليون دينار مقارنة بـ 11,79 مليون دينار في ديسمبر 2024. أما على مستوى المسكوكات فقد شهدت تراجعاً بقيمة 147,39 ألف دينار وبنسبة 0,5% خلال العام الماضي 2025، لتصل لمستوى 31,44 مليون دينار مقارنة بـ 31,59 مليون دينار في 2024. ونزلت فئة الـ 100 فلس خلال العام الماضي بقيمة 262,5

ديسمبر الماضي مقارنة بـ 648,5 مليون دينار في ديسمبر 2024.

أظهرت أرقام كشف النقد المتداول الصادرة عن بنك الكويت المركزي تراجع إجمالي قيم أوراق النقد والمسكوكات خلال العام الماضي 2025 بنسبة تراجع 2,7% وبقيمة 54,53 مليون دينار، حيث بلغت 1,93 مليار دينار بنهاية ديسمبر الماضي، قياساً بـ 1,98 مليار دينار في نهاية شهر ديسمبر 2024. وأشارت البيانات أن الأوراق النقدية تشكل 98,37% من النقد المتداول بما قيمته 1,9 مليار دينار، بينما تستحوذ المسكوكات على 1,63% من النقد المتداول بما قيمته 31,44 مليون دينار.

وحسب البيانات، تراجع قيمة أوراق النقد خلال العام الماضي بقيمة 54,31 مليون دينار، وبنسبة انخفاض 2,78% مسجلة نحو 1,9 مليار دينار، مقارنة بـ 1,95 مليار دينار في شهر ديسمبر 2024. وتفصيلاً، تراجع أوراق النقد فئة الـ 20 ديناراً خلال العام الماضي بقيمة 21,87 مليون دينار، وبنسبة انخفاض 2% مسجلة نحو 1,07 مليار دينار، مقارنة بـ 1,09 مليار دينار في شهر ديسمبر 2024. فيما تراجع قيمة فئة الـ 10 دنانير بنسبة 2,5% ويواقع 16,2 مليون دينار لتصل إلى 632,3 مليون دينار بنهاية

ديسمبر الماضي مقارنة بـ 648,5 مليون دينار في ديسمبر 2024.

علاء مجيد

مشتريات الأسهم

الأنباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلة البحوه الكرام

لوفاة فقيدتها المغفور لها بإذن الله تعالى

عواطف علي جاسم البحوه

تغمد الله الفقيدة بواسع رحمته وأسكنها فسيح جناته

وألهم آله وذويها الصبر والسلوان

بإذن الله الرحمن الرحيم

كما توقع الصندوق نمواً بنسبة 23% في عام 2027، دون تغيير عن التوقعات السابقة. وتفترض أحدث توقعات للصندوق معدلاً فعلياً للرسوم الجمركية الأميركية يبلغ 18,5%، انخفاضاً من نحو 25% في توقعات أبريل 2025.

وقدر الصندوق نمو الاقتصاد الأميركي في 2026 بواقع 2,4%، بزيادة قدرها 0,3 نقطة مئوية عن توقعات أكتوبر، مرجحاً ذلك جزئياً إلى الدفعة الكبيرة الناتجة عن الاستثمار الضخم في البنية التحتية للذكاء الاصطناعي، بما في ذلك مراكز البيانات وتطويع رقائق الذكاء الاصطناعي والطاقة. وفيما يتعلق بتوقعات الاقتصادات الكبرى الأخرى، قال صندوق النقد الدولي

توقع صندوق النقد الدولي، في عدد شهر يناير من تقرير «إساق الاقتصاد العالمي»، نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي 3,3% في عام 2026، بزيادة قدرها 0,2 نقطة مئوية عن تقديره السابق في أكتوبر الماضي، مشيراً إلى أن هذا يتساوى مع نمو بنسبة 3,3% في عام 2025، والذي يتجاوز أيضاً تقديرات أكتوبر بمقدار 0,1 نقطة مئوية.

«صندوق النقد» يرفع توقعات

النمو العالمي لعام 2026 إلى 3,3%

النمو العالمي لعام 2026 إلى 3,3%

النمو العالمي لعام 2026 إلى 3,3%